

المشترك الذي كثر هو مفهوم كل واحد فانه غير مفاد وغير
موضوع له الا لو ان تقدم قوله غير موضوع على قوله غير مفاد لان
عدم الافادة يترتب على عدم الموضوع بل المناسب لمصدر المعاني
ان يقول فانه غير موضوع له وغير مستعمل فيه اي تجاوزه
اي ان يثبت بها جوابا عما يقال انه دونه غير مستعمل فيها لم يثبت
وكله واجبة المنكيه وحاصل الجواب انه دون وان كان مضافا
لمرثمة هو كقولنا بمعنى اسم الفاعل وهو يتجاوز اسم الفاعل
اضافة لفظية لا تميد لغيرها فانه غير مفاد اي فالت
فان تقدمت غير مفاد وغير مفهوم من اللفظ للمناسبة وذلك
لان مفاد فعله افلا وهو يستعمل لافادة موصفا
وكذا ان مقام فعله لم يستعمل ايضا بخلاف مفهوم فان
فعلهم وهو مستعمل مع تفصيل معنى انه انتمت اليه
بصفة المتكلم اعني المتعمل فكان المناسبات ياتي باللام على سن
واحد قباله بحسب الوضع هذا محط القابل وهو متعلق باستعمال
وقد اشار الى ان تقدم المشترك قديما من اللفظ وغيره من اللفظ
بحسب اللوحين كما في قول المم السائق وذلك مثل اسم المشاركة
على ما ياتي في هذا مثلا ويراد به الامام المولي
ان يزيد بعد قوله ويراد به الامام ارادة صفة للوضع لاجل
تمام التفرع الذي هو مفهوم في اضافة مفهوم الشاكية
لبيان انه اربيع من المشار اليه المعنى اما لو اريد بهذا اللفظ
كاف من اضافة المدلول للبيان لان لفظ مشار اليه هو
المعوم الكلي وهو مفرد متذكر بحيث اشارت الى
واذا كان كذلك كان تابع اسم المشاركة كما
ثبتت وكانا تشبيها بينه وبين المشار اليه كما ذكرنا
واذا ثبت ما ذكرنا من ان اللفظ موضوع لكل فرد مستعمل

متعلق

متعلق بقوله مشترك متعلقه اشوارا بتقدير جازا الى
ان الكفاية قوله فعل للتقديم على ما علم من كون الموضوع كل فرد متعلق
بتقدير مشترك فتعقل مبتدأ او قوله الخبره وتعقل
مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وقوله المشترك به
او عطف بيان من اسم المشاركة فهو جوار اللفظ
لوضع المهور وهو يخرج اللفظ الكلي فردا بخصوصه من المتخصص
فقوله لا يظهر كونها التفرع لعدم تقدم ما يتفرع
عليه ما ذكره في الفصيحة اي ان اردت اعراب هذه اللفظة
فتولد كذا ايقن وذلك ان تحذف مفعولا على رجع الضمير للاحد
المشترك لان رجوعه له دون المتعلق مع ان المتعلق هو المحرك
فيما ياتي يسير الى ان لا تتنازع فيه في قوله انه او موضوعا له فقد
انكرت ان المتعلق بتقدير اللام اي قبل انه وقوله معطوف على
كثيرا من ان لجزء من المعطوف مع انها عاطفة فغير تساهل
والموجب التقدير اللام في المعطوف الاشارة الى التصحيح الاشارة
في كلام المصاحبه ان المتبادر بقوله انه عن التعقل غير صحيح
لان التعقل غير اللفظ ساها عنده الامراكلي الذي تلاحظ
بجزئيات لموضع لها اللفظ واجيب بان في الكلام حذف اللام
من المعطوف المشتركة الى انه وان كانت خبرا في كفاية في
المعنى الغير الحقيقي والتقدم فتعقل الواضع المشترك ثابت
لاجل كون ذلك المشترك انه للوضع لا لانه الموضوع له
فانه فتعقل مصدر اي مضافا للمفعول بعد حذف الفاعل ولما
هذه كفاية جيل بحيث قد كفاية بعد تعقل ويلزم هذا التقدير
الذي قدمه تغيير اعراب المتن فانه تابع اسم المشاركة كما
قبل التقدير جوار او صار منه منصوبا من السلافي في
وهو تعقل وقوله منه منصوب على كفاية اعراب الفاعل وهو اسم